

الهجرة

تواجه ببطء النمو



ديميتريوس باباديميتريو

عاملات مهاجرات صينيات يحكن ملابس في أحد المصانع في رومانيا.

كانوا عرضة بوجه خاص لضياح وظائفهم في معظم الاقتصادات المتقدمة. وأصبحت الهجرة — التي لا تزال القوة الدافعة للعولمة ونتاجا جانبيا لها والترابط المتزايد دوما الذي تغذيه — تقف وجها لوجه أمام الأزمة العالمية.

وربما تكون الأزمة قد أنهت فترة غلّفت فيها منافع الانفتاح، بما في ذلك الهجرة واسعة النطاق، بعدد قليل نسبيا من المسائل على نطاق الاقتصادات المتقدمة. ويرجع أن تصبح الهجرة في السنوات القادمة أكثر انتقائية، وأن يقل الترحيب بالمهاجرين أصحاب المهارات الأقل — على الأقل كأشخاص يحتمل أن يحملوا إقامة دائمة، دع عنك أن يكونوا مواطنين.

تدمير الوظائف

بلغ العسر في سوق العمل في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، مستويات غير مشهودة منذ الكساد الكبير. فعدد العاطلين عن العمل كليا أو جزئيا — بمن فيهم العاملون غير المتفرغين بصورة لإرادية والعاملون الذي يصبحون مرتبطين بقوة العمل بشكل هامشي أو مثبطين — يقارب ٢٣ مليون شخص، أي نحو ١٥٪ من القوة العاملة (راجع الرسم البياني ١). وتبلغ نسبة الرجال الذين يحتفظون بوظيفة أدنى مستوياتها منذ عام ١٩٤٨، حين بدأت وزارة العمل

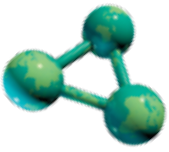
جدال الولايات المتحدة الأمريكية طويل الأمد مع المكسيك بشأن الهجرة غير الشرعية على الانتهاء. فصافي عدد المهاجرين من المكسيك إلى الولايات المتحدة يقترب من صفر وتبلغ حالات القبض على المهاجرين غير الشرعيين (كثير منهم غير مكسيكين) عند الحدود الجنوبية للولايات المتحدة مستويات شوهدت آخر مرة في عام ١٩٧٠ (U.S. Border Patrol, n.d.).

ويُعزى جزء كبير من تراجع الهجرة غير الشرعية إلى الاستثمارات الأمريكية الضخمة في مراقبة الحدود، والتدابير الداخلية النشطة الرامية إلى إنفاذ القانون، واستمرار نمو الاقتصاد المكسيكي منذ عام ٢٠١٠ بوتيرة أسرع بكثير من الاقتصاد الأمريكي، وبلوغ مستويات التعاون مع الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة أفاق أرحب من أي فترة مضت. ولكن الأهم حتى من ذلك هو أن استمرار تراجع معدلات الخصوبة المكسيكية يعني دخول عدد أقل من العمالة المكسيكية الجديدة في قوة العمل كل عام في نفس الوقت الذي أصبحت فيه فرص العمل في الولايات المتحدة أقل بكثير نتيجة لاستمرار العسر الاقتصادي.

ولم تؤثر توابع الركود الكبير على الهجرة بين الولايات المتحدة والمكسيك فحسب. فالمهاجرون القادمون من بلدان أقل دخلا وبلدان متوسطة الدخل

يوشك

حركة العمالة العالمية ستتغير مع استمرار الأزمة الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة



وعلاوة على ذلك، تبلغ بطالة الشباب مستويات مرتفعة للغاية ولا تزال ترتفع في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي (راجع الرسم البياني ٢). وتبعث العواقب التي يمكن أن تترتب على هذه الظاهرة على الفلق. وتشمل هذه العواقب "حدوث ندبات اقتصادية" طويلة الأجل، ومخاطرة وجود "جيل مفقود" من العاملين، واحتمال حدوث اضطرابات اجتماعية — تكون الأيديولوجيات المتطرفة أقوى بريقا للذين يواجهون أفقا مظلمة.

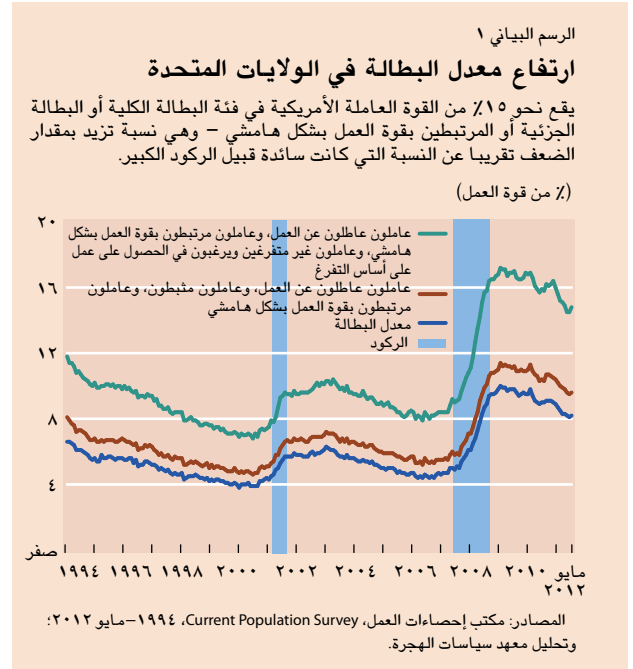
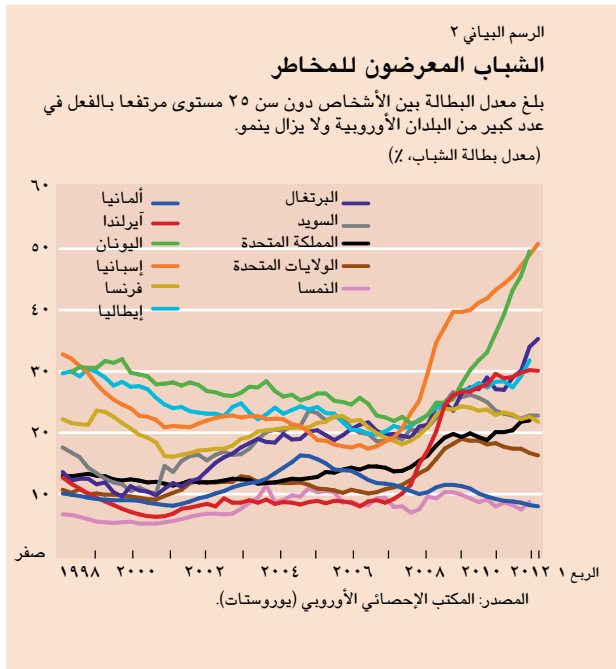
وفي حين تضرر ملايين العمال من الأزمة، فقد تباينت درجة الألم. ففي حالة الرجال والعاملين الشباب — لا سيما المهاجرين الشبان — وأبناء الأقليات، كانت المعاناة أشد. وفي الولايات المتحدة، تضرر الأمريكيون اللاتينيون الناطقون بالإسبانية والسود والعاملون في منتصف العمر والمراهقون بدرجة أكبر من الجماعات الأخرى. وفي أوروبا، تشمل جماعات المهاجرين التي استوعبت صدمة غير متكافئة على صعيدي الاقتصاد وسوق العمل المهاجرين من بلدان منطقة الأندلس وشمال إفريقيا في إسبانيا؛ والمهاجرين من بنغلاديش وباكستان والبرتغال في المملكة المتحدة؛ ومعظم المهاجرين في اليونان. وتظل هذه الجماعات عرضة للمخاطر لمجموعة مختلفة من الأسباب.

- **المهارات:** يمتلك المهاجرون عادة مستويات مهارية أقل أو مهارات يصعب بدرجة أكبر الاعتراف بها أو ترجمتها في الاقتصاد المحلي، وهي عوامل يعقدها ضعف القدرة اللغوية.
- **الخبرة:** غالبا ما تكون لدى شباب العاملين والمهاجرين والأقليات المحرومة خبرة عمل أقل ويواجهون بدرجة تزيد أو تنقص سياسات رسمية تقوم على قاعدة «يفصل أولا من يعين أخرا».
- **توظيف العمالة في حالات الطوارئ:** تكون لهذه الجماعات وظائف يغلب عليها الطابع المؤقت وتتسع وتنكمش وفقا لدورات الطلب.

الأمريكية في جمع هذه البيانات، بينما تبلغ بالنسبة لجميع العاملين أدنى المستويات المسجلة منذ عام ١٩٨١. وفي منتصف عام ٢٠١٢، كان ما يقرب من ٤٢٪ من العاطلين عن العمل بلا وظيفة لفترة ٢٧ أسبوعا أو أطول، مما يزيد احتمال ضمور مهاراتهم ويرفع مخاطرة ألا تجد الوظائف، في ظل استمرار بطالة أعداد كبيرة من الأشخاص، من يشغلها بسبب اتساع الفجوة بين المهارات المتاحة والمهارات التي يطلبها أرباب العمل (راجع مقال «مأساة البطالة» في عدد ديسمبر ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية). ويقع الضرر الأكبر على العاملين في منتصف العمر (٤٥ إلى ٦٤ سنة)،

الذين يظلون عاطلين عن العمل لفترات أطول من أي فئة عمرية أخرى ويجدون صعوبة أكبر في الحصول على وظائف بأجور ماثلة للوظائف التي فقدوها. وعلاوة على ذلك، تؤدي الاستثمارات في التكنولوجيات التي تحسن الإنتاجية وتوفر العمالة خلال فترات الركود إلى خفض الطلب على العمالة في فترات ما بعد الركود (Katz, 2010). وعلى الرغم من تساؤل قوة العمل لدى الولايات المتحدة، فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي فيها عما كان عليه منذ خمس سنوات.

ولا تقتصر هذه الأرقام المزعجة على الولايات المتحدة. فبعد خمس سنوات من ظهور الدلائل الأولى على عسر سوق الرهون العقارية الأمريكية الذي أفضى إلى الأزمة المالية العالمية، وبعد ثلاث سنوات من بدء حدوث تعاف أخذ في التوقف في معظم الاقتصادات المتقدمة، تفاقمت أزمة الوظائف في أوروبا ككل. ففي إبريل ٢٠١٢، بلغ عدد العاطلين عن العمل في بلدان الاتحاد الأوروبي البالغة ٢٧ بلدا ٢٤,٧ مليون شخص، بزيادة نسبتها ٨٪ على النسبة المسجلة في عام سابق (Eurostat, 2012). ويزداد الموقف سوءا عندما تؤخذ في الاعتبار جميع مقاييس العسر الاقتصادي؛ ففي عام ٢٠١١، بلغ عدد العاملين في الاتحاد الأوروبي العاطلين عن العمل كليا أو جزئيا ٤٢,٦ مليون شخص.



قوية، انتقائية في أغلبها، ضد المهاجرين (المسلمين عادة). وأدت الأزمة الاقتصادية ببساطة إلى تكثيف رد الفعل السلبي إزاء المهاجرين.

وأتاح وجود ثغرات حدودية بين البلدان واعتقاد عام بوجود آثار اقتصادية إيجابية للهجرة لأعداد هائلة من المهاجرين الانتقال من أماكنهم، بصورة مشروعة وغير مشروعة. وفعليا، قامت الاقتصادات الآخذة في التوسع باستيعاب العمالة الإضافية بسهولة. وتمتع المستهلكون بانخفاض تكاليف السلع والخدمات التي ينتجها مهاجرون يتقاضون أجورا أقل، وامتدح عدد كبير من صانعي السياسات الاقتصادية الأثر التقييدي للهجرة على تضخم الأجور — وهي ظاهرة يفتتها على نحو مفهوم العاملون المحليون المتضررون منها بشكل مباشر. وأدى الركود الكبير إلى تغيير ذلك.

والشيء المؤكد هو استمرار الهجرة الدولية في النمو. غير أن معظم ذلك النمو كان في الاقتصادات متوسطة الدخل، لا سيما الاقتصادات الصاعدة مثل البرازيل وروسيا والهند والصين، وإن كان قد حدث أيضا في جنوب إفريقيا والمكسيك وتركيا وإندونيسيا، وعدة بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، فقد نما مجموع المهاجرين إلى البلدان مرتفعة الدخل بوتيرة بطيئة للغاية مقارنة بمعدلات النمو المسجلة في العقود الثلاثة الماضية، على الرغم من استمرار البلدان الناطقة بالإنجليزية في قبول أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد (United Nations, 2012).

عرف جديد؟

يُتوقع أن تحيط أجواء عدم اليقين ببيئة ما بعد الأزمة. وتتولد عن هذه البيئة مجموعة من الأسئلة، تستعصي الإجابة حاليا على كثير منها بالأساس. هل تنحصر تدريجيا معدلات البطالة المرتفعة والنمو البطيء وغير المتساوي في توظيف العمالة، مع عودة معدلات النمو وأنماط الهجرة «التقليدية» إلى مستويات ما قبل الأزمة تقريبا؟ أم هل تستقر مستويات

• **التدريب:** كانت استثمارات أرباب العمل في تدريب هؤلاء العمال أقل في أغلب الحالات، وهو ما يزيد من إمكانية الاستغناء عنهم.

• **قطاع الوظائف:** كانت القطاعات التي وقع عليها الضرر الأبلغ من الأزمة هي القطاعات التي يعمل فيها عدد كبير من المهاجرين. ففي الولايات المتحدة وإسبانيا، على سبيل المثال، أدى انفجار فقاعة المساكن إلى انهيار قطاع التشييد، الذي كان مصدرا لتوظيف أعداد كبيرة من المهاجرين، يقيم عدد كبير منهم بصفة غير قانونية.

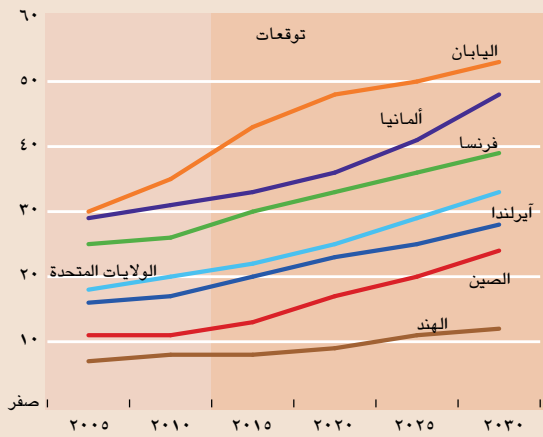
معاونة المهاجرين

نمت في العقود الثلاثة الماضية أعداد المهاجرين القادمين من بلدان تراوحت من بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى بلدان مرتفعة الدخل على نطاق جميع المستويات المهارية والتعليمية. وتشير تقديرات أعدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨ إلى أن عدد المهاجرين، المأذون وغير المأذون بهم، إلى المناطق الأكثر نماء في العالم سيزيد بمقدار الضعف تقريبا، من ٥,٤٪ في عام ١٩٨٠ إلى ١٠,٥٪ بحلول عام ٢٠١٠ (United Nations, 2009). وفي عدة حالات، أغلبها في البلدان التي تتمثل تجربتها الرئيسية مع الهجرة في كونها بلدانا مرسلة للمهاجرين وليست مستقبلية لهم، نمت أعداد المهاجرين بمعدلات كانت غير مسبوقه في أوقات السلم. ففي إسبانيا، على سبيل المثال، نما عدد المهاجرين من بضع نقاط مئوية إلى ١٤٪ من عدد السكان في أقل من ١٥ عاما. وشهدت فنلندا وأيرلندا والمملكة المتحدة واليونان وإيطاليا أيضا نموا سريعا على نحو ملحوظ (راجع الرسم البياني ٣). وفي جميع الحالات، لم تتح معدلات النمو السريعة لهذه البلدان وقتا كافيا لتعديل أطرها القانونية والمؤسسية لدمج الوافدين الجدد بصورة فعالة وإعداد شعوبها للتغيرات التي تنطوي عليها الزيادات سريعة الوتيرة في أعداد المهاجرين. وأدى ذلك إلى غرس بذور رد الفعل الأخير تجاه المهاجرين، مثل صعود أحزاب ذات نبرة قومية وبرامج

الرسم البياني ٤

الضغوط على العمالة

سيقبل عدد العاملين الذين سيتعين عليهم دعم عدد متزايد من المتقاعدين. (نسبة إعالة كبار السن، %)



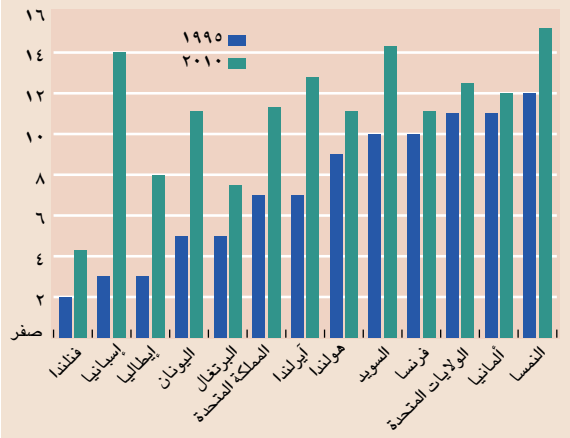
المصدر: شعبة السكان بالأمم المتحدة.

ملحوظة: نسبة إعالة كبار السن هي عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة وأكثر مقسوما على عدد السكان بين سن ٢٠ و ٦٤، مضروبا في ١٠٠.

الرسم البياني ٣

تدفق المهاجرين

زادت نسبة المهاجرين في مجموع السكان في أوروبا والولايات المتحدة. وفي عدة بلدان، انخفضت الهجرة بصورة هائلة. (المهاجرون كنسبة من عدد السكان، %)



المصادر: تستند بيانات عام ١٩٩٥ إلى دراسة United Nations (2009); وتستند بيانات عام ٢٠١٠ إلى دراسة Eurostat (2010) ودراسة U.S. Department of Labor, Current Population Survey.



معبّر حدودي بين الولايات المتحدة والمكسيك في سان ييسيدرو، كاليفورنيا.

إلى بلدان رئيسية يقد إليها المهاجرون في غضون فترة تزيد قليل على عقد. ويبدو الآن أنها تعود إلى نبطها التاريخي.

تدفقات الهجرة ثنائية الاتجاه فيما بين البلدان مرتفعة الدخل ومن البلدان مرتفعة الدخل إلى البلدان متوسطة الدخل سريعة النمو: تحدث تدفقات الهجرة فيما بين البلدان مرتفعة الدخل منذ أجيال وهي تمثل نحو ربع مجموع تدفقات المهاجرين (United Nations, 2012). وتعني الأحكام القانونية للاتحاد الأوروبي التي تنص على حرية الحركة فضلا عن انفتاح معظم البلدان الغنية بحكم الواقع أمام المهاجرين من بلدان ذات مستويات تنمية مماثلة أن هذه الحركات ستستمر في النمو. ويرجع أن تشهد الهجرة بين الشمال والجنوب، التي يبلغ مستواها حاليا نحو ١٣ مليون شخص، نموا قويا، بالتركيز على البلدان متوسطة الدخل سريعة النمو وتحويلها إلى مراكز الهجرة التالية، لا سيما أنها تستضيف بالفعل أعدادا كبيرة من المهاجرين من بلدان مجاورة أقل دخلا. وتبدل هذه البلدان في الواقع جهودا نشيطة في الوقت الحالي لجذب المهاجرين المهووبين من بلدان الشمال، بالتركيز على إغراء مهاجريها بالعودة وذلك بعرض حوافز تشمل توفير تيسيرات في مجالي الضرائب والنقد الأجنبي وإتاحة فرص إجراء بحوث. ويكمل هذه الدائرة ما تقوم به الشركات العالمية التي تجذبها حوافز مماثلة، وتوافر عمالة موهوبة بدون بعض القيود التي تفرضها البلدان مرتفعة الدخل على الهجرة، وقربها من طبقات متوسطة جديدة ومتزايدة الوفرة رغبة في شراء منتجاتها.

جذب المهاجرين أصحاب المهارات سيصبح أقرب إلى كونه هدفا من أهداف السياسات: تتمنّ المهارات والمواهب بصورة كبيرة في عالم تتزايد فيه التنافسية، وتتكثف عمليات التفتيش عنها. غير أن المهارات مرتفعة الجودة — مثل الحصول على درجات علمية في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من الجامعات الكبرى — لن تظل متاحة دائمة مثلما تبدو اليوم — وهو ما سيكون له أثر عميق على مجالات الدراسة التي يختارها المهاجرون وعلى المؤسسات التعليمية على مستوى العالم. ويصبح الآن استقطاب خريجي الجامعات في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من جامعاتهم «أسهل طريقة لجني الثمار» في سياسات الهجرة لدى عدد كبير من البلدان. ويمكن أن يصبح التنافس على هؤلاء الخريجين محتدما في وقت قصير للغاية.

النمو الاقتصادي والهجرة في البلدان مرتفعة الدخل عند مستويات أكثر اعتدالا؟ وهل بلغت الاقتصادات المتقدمة نقطة انقلاب في تواريخها المتعلقة بالهجرة المعقدة دوما بحيث يمكن توقع وجود فترة متصلة من انخفاض الطلب على العمالة وزيادة كبيرة في الهجرة الانتقائية؟ وكيف سيؤثر استمرار عسر أسواق العمل على سلوك الجماعات التي توجد غالبا على هوامش قوة العمل، والتي تحدد قراراتها برغم ذلك المعروض الكلي من العمالة: العمالة الأقل حظا من التعليم؛ والعمالة المثبطة؛ وفقراء المناطق الحضرية؛ والعمال المحرومون والمهمشون على أي نحو آخر (كثير منهم من الأقليات)؛ والنساء اللاتي أصبحن الآن خارج قوة العمل ويرغبن في العودة إليها؛ والمتقاعدون العائدون إلى العمل أو العاملون الأكبر سنا الذين يؤجلون التقاعد؛ والعاملون الذين تجنبوا العمل في وظائف معينة باعتبار أنها مفرطة في صعوبتها وفي عدم قبول المجتمع لها؟ وستساعد الاختيارات التي تقوم بها هذه الجماعات، بصورة

جماعية، على تحديد عدد المهاجرين الذين يُتوقع أن «تحتاج» إليهم البلدان المستقبلية للمهاجرين في السنوات القادمة — وستفيد القرارات التي تتخذها الحكومات في مجالات الاقتصاد وسوق العمل والرعاية الاجتماعية، وأرباب العمل، والأفراد، في تشكيل عمليات التحديد هذه.

وبالرغم من ذلك، ستظل بعض القوى الأساسية الدافعة للهجرة دون تغير. ورغم أن أجيال ما بعد الحرب العالمية الثانية يمكن أن تتقاعد في فترة تتجاوز ما هو متوقع أصلا، فإن شيخوخة السكان ستظل تولد طلبا على العمالة المهاجرة لكي تعمل من ناحية وتدفع الضرائب من ناحية أخرى لدعم المنافع الاجتماعية والرعاية المطلوبة للمسنين. وستقل إمدادات العمالة الجديدة في البلدان التي تسجل معدلات خصوبة منخفضة طويلة الأجل، وهو ما سيؤدي إلى جانب شيخوخة السكان إلى وضع ضغوط متزايدة على الجانب المنتج من القوة العاملة. وستزداد نسب إعالة كبار السن — أي عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة مقسوما على عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٦٤ سنة — بدرجة أكبر حتى (راجع الرسم البياني ٤). وسيظل نظاما التعليم والتدريب في البلدان الغنية يجاهدان من أجل تلبية طلب سوق العمل نظرا لأنه لا يوجد بلد يستطيع التنبؤ بجودة كافية بمستقبل الطلب على المهارات، أو تطوير صناعات محلية متخصصة منافسة بالتعويل حصرا على المواهب المحلية. وستتمثل التحديات التي يواجهها صانعو السياسات في تقديم استجابات ذات مصداقية على مستوى السياسات خلال فترة تسود فيها حالة استثنائية من عدم اليقين ومستويات بطالة مرتفعة باستمرار، مع السعي بنشاط في الوقت نفسه للعثور على مواهب عالمية والحفاظ على الانفتاح وروح التسامح التي تقوم عليها التنافسية في المدى البعيد.

وفي الوقت نفسه، استمر نمو أشكال معينة من الهجرة ويرجع أن تتسارع وتيرة هذا النمو في السنوات المقبلة. ويستجيب أغلب أشكال الهجرة هذه لفروق الفرص بين البلدان، وهو الدافع الرئيسي وراء الهجرة. ومن بين هذه الأشكال ما يلي:

الهجرة من البلدان مرتفعة الدخل نتيجة العسر الاقتصادي: يُتوقع أن يكون جزء من تدفقات المهاجرين باتجاه مستعمرات سابقة حيث أصبحت الفرص أوفر. والتدفقات المرتقبة هي التدفقات من بلدان مثل أيرلندا ودول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط التي تحولت من بلدان درج العرف على مدى قرون على أنها مرسلات للمهاجرين

النمو الأخير في عدد الدارسين الدوليين سيستمر: يبلغ عدد الطلاب الذين يدرسون خارج أوطانهم اليوم أكثر من ٣ مليون دارس — بزيادة قدرها الضعف تقريبا على عددهم في عام ٢٠٠٠، ويمكن أن يزيد هذا العدد بأكثر من الضعف مرة أخرى بحلول عام ٢٠٢٠ (UNESCO, 2011). وثمة عنصر جذب للبلدان المضيفة — فتوفير التعليم لدارسين أجانب يدفعون رسوما عمل مدر للربح — وبالنسبة للدارسين، تزداد قيمة التعليم في الخارج مع تزايد المنافسة على المواهب. وأخيرا، سيستمر أيضا صعود أشكال أخرى من الهجرة — بما في ذلك هجرة المستثمرين والمتقاعدين، وهجرة "المغامرين"، وهجرة

يرجّح أن يشهد المستقبل قدرا أكبر بكثير من الهجرة الانتقائية.

أبناء المهاجرين الساعين إلى تقصي فرص في البلدان التي هاجر إليها آباؤهم نتيجة للأمان الذي توفره المواطنة في البلدان التي اكتسب آباؤهم جنسيتها.

ولعل من الأمور التي لا تقل أهمية أن طابع الهجرة سيتغير على الأرجح. فكان للهجرة في معظم فترات ١٥٠ عاما الماضية، نمط راسخ منتج النهائي شبه المعياري لم شمل الأسرة والحصول على جنسية بلد المهجر. إلا أن الاحتمال الأرجح هو أن تكون الهجرة الجديدة أقرب في طابعها إلى الهجرة المؤقتة والقائمة على عقود (أقرب في طبيعتها إلى «التنقل» من الهجرة التقليدية) وألا تقترن عادة بالحصول على جنسية.

حقائق لا مفر منها

بتدقيق النظر في التقاطع بين أزمة المالية العامة وأزمة الوظائف الجاريتين والهجرة في معظم بلدان العالم المتقدم يتبين أن هناك عدة مجالات مهمة يتعين على صانعي السياسات أن يولوها اهتمامهم. فأولا، يجب أن تعيد السلطات النظر في بعض الافتراضات بشأن الطلب الذي لا يكاد ينقطع على العمالة المهاجرة، وخصوصا فكرة أن الهجرة واسعة النطاق ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي والرخاء. فالواقع يحمل معان أكبر. ويرجّح بدرجة غالبية أن يشهد المستقبل قدرا أكبر بكثير من الهجرة الانتقائية وإدارة أنشط بكثير لنظام الهجرة. وسيؤكد ذلك من خلال سياسات للهجرة وليس مجرد الحوكمة الجيدة. وربما تصبح الموافقة على طلبات أرباب العمل باستقدام مهاجرين جدد ذوي مهارات محدودة أو مهارات يسهل الحصول عليها على أي نحو آخر تدريجيا أثرا من الماضي. كذلك سيفكر صانعو السياسات مليا حول كيفية ومجالات الاستثمار في المهارات الوظيفية للعمال الذين يعانون من ندبات اقتصادية والعمال المهمشين والعمال الذين فاتهم قطار العولمة. ومرة أخرى سيكون ذلك من الضرورات التي تفرضها السياسات والقيادة المسؤولة. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة الهيكلة الاقتصادية التي فرضتها الأزمة على كل الاقتصادات المتقدمة تقريبا وما ترتب عليها من استثمارات في زيادة الإنتاجية تزيد من صعوبة التمسك بالرأي المؤيد للهجرة واسعة النطاق. وأخيرا ستزداد الضغوط على حكومات البلدان المتلقية للمهاجرين لإنفاذ قوانين ضد الهجرة غير الشرعية وتوظيف العمالة غير المأذون به ربما كانت متقاعسة عن إنفاذها في الماضي.

وثانيا، يتوقع مع استمرار الأزمة أن تشهد أعدادا متزايدة من العمال الذين ظلوا عاطلين عن العمل لفترة طويلة مزيدا من التدهور في مهاراتهم. ويواجه صانعو السياسات بالتالي شبح البطالة الهيكلية المتزايدة — الذي ظل جزء كبير من أوروبا يجاهده على مدى جيل ولكن تجنبته الولايات المتحدة في الغالب. ويشير ذلك إلى أنه سيتعين على الحكومات وأرباب العمل مضاعفة جهودهم للاستثمار في عمالهم القانونية دون اعتبار لمنشئها أو مؤهلاتها السابقة وأنه سيتعين على العاملين الاستثمار في أنفسهم. وعندما يعود النمو الاقتصادي، سيكون أرباب العمل والاقتصاد الأوسع بحاجة إلى قوة عاملة أفضل من حيث المهارات والتعليم. فالاقتصادات التي ستتوفر لها هذه القوة العاملة ستكون بخير؛ أما الاقتصادات التي ستفتقر إلى هذه القوة فسيزداد تراجعها — وسيدخل ذلك أيضا للقطاعات الاقتصادية التي توظف عاملين دون أن تستثمر فيهم.

وثالثا، يمكن أن يؤدي خفض الأموال المخصصة لدمج المهاجرين في معظم الاقتصادات المتقدمة إلى زيادة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الأطول أجلا على نحو يضخم التحديات التي يفرضها تحقيق التعافي عن اللازم. وعلى سبيل المثال، قامت إسبانيا في فترة مبكرة خلال هذا العام بخفض ميزانية دمج المهاجرين إلى صفر، ويجري في معظم البلدان حاليا خفض المساعدة على دمج المهاجرين والخدمات العامة المقدمة إليهم وإلى الجماعات المهمشة الأخرى. ويعني ذلك أن الجماعات المهاجرة التي كانت في حال جيدة نسبيا قبل وقوع الأزمة الاقتصادية ستزدهر على الأرجح أيضا خلال التعافي. أما الجماعات المهاجرة التي كانت بالفعل في وضع سيء فستكون قدرتها على التعافي أقل وستواجه عقبات ضخمة تحول دون تحسن أوضاعها الاقتصادية يرجّح أن تستمر إلى الجيل التالي. ولا يرجّح أن تتغير القوى الأساسية الدافعة لدمج المهاجرين بنجاح — مثل القدرة اللغوية، والتعليم، والمهارات والمؤهلات ذات الصلة، والاعتراف بالمؤهلات، والخبرة بالعمل المحلي، والاتصالات المهنية. ولكن مع وجود مجموعة كبيرة من العاملين العاطلين عن العمل يتخير منها أرباب العمل من يشاؤون، ستزداد أهمية هذه الصفات للمهاجرين وستكون عاقبة الافتقار إليها أشد تدميرا. ■

ديميتريوس باباديميتريو هو رئيس معهد سياسات الهجرة.

المراجع:

- Eurostat, 2010, "Population by Sex, Age Group and Country of Birth."
- , 2012, "Unemployment Statistics" (April).
- Katz, Lawrence F., 2010, "Long-Term Unemployment in the Great Recession," Testimony for the Joint Economic Committee, U.S. Congress. April 29, Washington.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2009, "Trends in International Migrant Stock: The 2008 Revision" (United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2008).
- , 2012, "Migrants by Origin and Destination: The Role of South-South Migration," Population Facts 2012/3.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Institute for Statistics, 2011, Global Education Digest 2011 (Montreal).
- U.S. Border Patrol, n.d., "Nationwide Illegal Alien Apprehensions Fiscal Years 1925–2011."
- U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, January 1994–May 2012, Current Population Survey (Washington).